

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في الشركة العُمانية القطرية للاتصالات ش.م.ع.ع

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

في رأينا، فإن القوائم المالية للشركة العُمانية القطرية للاتصالات ش.م.ع.ع ("الشركة الأم") والقوائم المالية المجمعة للشركة الأم وشركتها التابعة (معاً "المجموعة") تعبر بصورة عادلة، من كافة جوانبها الجوهرية، عن المركز المالي للشركة الأم والمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وعن أدائهما المالي وتدفقاتهما النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

نطاق المراجعة

تشمل القوائم المالية للشركة الأم والقوائم المالية المجمعة للمجموعة (معاً "هذه القوائم المالية"):

- قائمة الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
- قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول هذه القوائم المالية والتي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الجوهرية.

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة في فقرة مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة هذه القوائم المالية من هذا التقرير.

ونرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملانة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة بمراجعتنا لهذه القوائم المالية في سلطنة عُمان، ولقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في الشركة العُمانية القطرية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

منهجنا في المراجعة

نظرة عامة

- أمور المراجعة الرئيسية
إدراج الإيرادات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة - ملائمة إدراج الإيرادات بسبب تعقيد النظام ("الشركة الأم" و "المجموعة")
 - عملية الرسملة والأعمار الإنتاجية للأصول للممتلكات والمعدات ("الشركة الأم" و "المجموعة")
- في إطار تصميمنا لعملية المراجعة، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في هذه القوائم المالية. وعلى وجه التحديد، أخذنا في الاعتبار المجالات التي قام فيها أعضاء مجلس الإدارة باجتهاادات وتقديرات؛ على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الجوهرية التي تضمنت وضع الافتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هي الحال مع أعمال المراجعة التي نجريها، فقد تناولنا مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، بما في ذلك مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يمثل مخاطر حدوث أخطاء جوهرية نتيجة للاحتيالات.
- قمنا بتصميم نطاق أعمال المراجعة لتنفيذ الإجراءات الكافية التي تمكننا من تقديم رأي حول هذه القوائم المالية ككل، مع مراعاة هيكلية الشركة الأم والمجموعة والعمليات والضوابط المحاسبية وقطاع الأعمال الذي تزاوّل الشركة الأم والمجموعة أعمالها فيه.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي الأمور التي نرى، وفقاً لتقديرنا المهني، أنها الأكثر أهمية في مراجعتنا لهذه القوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا لهذه القوائم المالية ككل وفي تشكيل رأينا حولها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور.

أمور المراجعة الرئيسية	كيف قمنا بمعالجة أمر المراجعة الرئيسي
إدراج الإيرادات وأنظمة تقنية المعلومات ذات الصلة - ملائمة إدراج الإيرادات نظراً تعقيد النظام ("الشركة الأم" و "المجموعة")	أشتمل منهجنا في المراجعة مجموعة من الضوابط وأعمال الاختبار الجوهرية كما هو مبين أدناه:
لقد ركزنا على هذا المجال بسبب وجود مخاطر كاملة في إدراج إيرادات خدمة الاتصالات لأن الإيرادات تتم معالجتها بواسطة أنظمة تكنولوجيا معلومات معقدة تتضمن كميات كبيرة من البيانات مع مجموعة من مختلف المنتجات والخدمات المختلفة والأسعار ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، إن تطبيق معيار المحاسبي للإيرادات معقد ويتضمن عدداً من الاجتهادات والتقديرات. نتج عن هذا توجيه جزء كبير من جهود التدقيق التي قمنا بها في هذا المجال وأنظمة تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة.	<ul style="list-style-type: none"> • اعتمدنا بدرجة كبيرة على نظام تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الرقابة الداخلية الرئيسية لدى المجموعة، وهي ممارسة اعتيادية ضمن أعمال المراجعة لشركات الاتصالات الكبرى، وقد كلّفنا عدداً من موظفينا الداخليين المختصين بتكنولوجيا المعلومات بالمساعدة في فحص الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط التطبيق لأنظمة تكنولوجيا المعلومات المرتبطة مع عملية المعاملات المرتبطة بتدفقات الإيرادات الكبيرة.
	<ul style="list-style-type: none"> • قمنا بفحص عمليات التسوية المتواصلة من سجلات البيانات المستخرجة من الأنظمة المصدّرية إلى أنظمة الفترة وإلى دفتر الأستاذ العام بما في ذلك فحص الضوابط الرئيسية المتعلقة بعملية تأكيد الإيرادات.
	<ul style="list-style-type: none"> • قمنا بتنفيذ فحص للعينات للحصول على تأكيد حول التصنيف والمدة من خلال استخراج البيانات من أنظمة الدعم.
	<ul style="list-style-type: none"> • قمنا بفحص الضوابط الرئيسية على حساب المبالغ المفوترة للعملاء بما في ذلك تطبيق الأسعار ذات الصلة ورصد وتسجيل معاملات الإيرادات للحسابات ذات الصلة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في الشركة العُمانية القطرية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

أمور المراجعة الرئيسية (تابع)

أمور المراجعة الرئيسية	كيف قمنا بمعالجة أمر المراجعة الرئيسي
إدراج الإيرادات وأنظمة تقنية المعلومات ذات الصلة - ملائمة إدراج الإيرادات بسبب تعقيد النظام ("الشركة الأم" و "المجموعة") (تابع)	<ul style="list-style-type: none"> فيما يتعلق بتوقيت إدراج الإيرادات وتخصيص سعر المعاملة في المنتجات والخدمات المجمعة المتعلقة بمسارات الإيرادات المدفوعة مسبقاً، أجرينا تقييماً لإدراج الإيرادات لعينة عقود بناء على الشروط والأحكام التعاقدية لكل منها على حدة. قمنا بإجراء اختبارات موضوعية على عينة من فواتير العملاء من خلال مقارنتها بالتعرفة المتفق عليها. قمنا بإخضاع عينة من الخصومات المرتبطة بالإيرادات المدفوعة مسبقاً والمدفوعة لاحقاً لفحص طبيعتها والمحاسبة عنها. فحصنا القيود اليومية الهامة غير القياسية وغيرها من التعديلات المنفذة على الإيرادات.
انظر الإيضاحين رقم ٣ و ٤ و ٥ من هذه القوائم المالية للاطلاع على السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاحات ذات الصلة.	<p>قمنا أيضاً بتقييم كفاية الإفصاحات والسياسات المحاسبية ذات الصلة والمبينة في الإيضاحين رقم ٣ و ٤ و ٥ من هذه القوائم المالية.</p>
ممارسة الرسملة والأعمار الإنتاجية للأصول للممتلكات والمعدات ("الشركة الأم" و "المجموعة")	<p>اشتمل منهجنا في المراجعة على مجموعة من الضوابط وأعمال الفحص الجوهرية كما هو مبين أدناه:</p>
بلغت القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات ٢٦٢ مليون ريال عماني، وهو ما يمثل ٥٥٪ من إجمالي أصول المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.	<ul style="list-style-type: none"> قمنا بتقييم التصميم وفحصنا الفعالية التشغيلية للدليل والضوابط لرسملة واستهلاك الممتلكات والمعدات.
لقد ركزنا على هذا المجال، نظراً لأهمية رصيد الممتلكات والمعدات واجتهادات الإدارة وتقديراتها المتعلقة بالقيمة الدفترية.	<ul style="list-style-type: none"> قمنا بتقييم معقولية معدلات الإهلاك من خلال اختبار على أساس عينة ما إذا كان الإهلاك بدأ من تاريخ توفر هذه الأصول للاستخدام على النحو المنشود.
يتطلب تقييم إذا ما كانت الممتلكات والمعدات تفي بمعايير الرسملة إجراء تقديرات بما في ذلك الجداول الزمنية للتحويل من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ إلى أصول ثابتة قابلة للاستهلاك وتحديد إذا كان أصل ما يفي بمعايير الرسملة وفقاً للسياسات المحاسبية. إضافة لذلك يتطلب تقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات وبداية استهلاكها اجتهادات من قبل الإدارة، وهو يتضمن أيضاً تقييم المجموعة الكلي لممارسات القطاع وكذلك التقييم الفني الداخلي والخبرة مع الأصول المماثلة من أجل التوصل إلى الأعمار الاقتصادية والإنتاجية للأصول.	<ul style="list-style-type: none"> قمنا بتقييم طبيعة تكاليف المكونات الجوهرية المتكبدة في مشاريع رأسمالية هامة مختارة من خلال فحص المبالغ المسجلة وتقييم ما إذا كانت طبيعة النفقات متوافقة مع معايير الرسملة وفقاً للسياسات المحاسبية.
انظر الإيضاحين رقم ٣ و ٤ و ١١ من هذه القوائم المالية للاطلاع على السياسات المحاسبية، "التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة" والإفصاحات ذات الصلة.	<ul style="list-style-type: none"> قمنا بفحص محاضر اجتماعات لجنة شطب الأصول لتحديد أي أصول تالفة أو مؤشرات على أن أصول الشبكة قد تتعرض لانخفاض في قيمتها.
	<ul style="list-style-type: none"> قمنا بفحص ما إذا كان قرار الإدارة حول الأعمار الإنتاجية للأصول مناسباً، أخذين في الاعتبار معرفتنا بالأعمال وقطاع الاتصالات بشكل عام.
	<p>قمنا أيضاً بتقييم كفاية الإفصاحات والسياسات المحاسبية ذات الصلة والمبينة في الإيضاحين رقم ٣ و ٤ و ١١ من هذه القوائم المالية.</p>

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في الشركة العُمانية القطرية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

المعلومات الأخرى

أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركة وفحص الإدارة (ولكنها لا تتضمن هذه القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات الخاص بنا حول تلك القوائم المالية)، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، والتقرير المالي للمجموعة الذي من المتوقع توفيره لنا بعد ذلك التاريخ.

لا يغطي رأينا حول هذه القوائم المالية المعلومات الأخرى وإنما لا ولن نقدم أي استنتاج حول هذه المعلومات.

فيما يتعلق بمراجعة هذه القوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع هذه القوائم المالية أو مع اعتقادنا الذي حصلنا عليه في المراجعة، أو بخلاف ذلك تظهر بها أخطاء مادية.

وإذا توصلنا، بناء على العمل المنفذ من قبلنا على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فإنه سيتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك. لا يوجد لدينا ما نبغ عنه في هذا الصدد.

وعندما نقوم بقراءة التقرير المالي للمجموعة، فإننا مطالبون - إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهريّة فيه - بإبلاغ أعضاء مجلس الإدارة.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة عن هذه القوائم المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وإعدادها بما يتوافق مع متطلبات الهيئة العامة لسوق المال ذات العلاقة في سلطنة عمان والأحكام المطبقة في قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩ وعن أنظمة الرقابة الداخلية كما يراها أعضاء مجلس الإدارة ضرورية للتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد هذه القوائم المالية، يتحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن تقييم قدرة الشركة الأم والمجموعة على الاستمرار في ممارسة أعمالها، والإفصاح، حسب الحاجة لذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كانوا يرغبون في تصفية الشركة الأم والمجموعة أو إيقاف أعمالها، أو لا يملكون خياراً واقعياً آخر غير ذلك.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة هذه القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت هذه القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثل مستوى عالياً من التأكيد، لكنه لا يمثل ضماناً بأن المراجعة المنفذة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تتمكن دائماً من اكتشاف الأخطاء الجوهرية عند حدوثها. يمكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة للاحتيال أو الخطأ وهي تعتبر جوهريّة إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تتسبب، منفردة أو مجتمعة، في التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس تقديرات مهنية ونتبع مبدأ الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في هذه القوائم المالية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة بما يتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة ثبوتية كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن المخاطر الناجمة عن عدم اكتشاف أخطاء جوهريّة ناتجة عن الاحتيال أعلى منها لتلك الناتجة عن الخطأ، لأن الاحتيال يمكن أن ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المقصود أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة الملائمة لتلك الظروف، ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي بشأن كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة الأم و/أو المجموعة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في الشركة العمانية القطرية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة هذه القوائم المالية (تابع)

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إقصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبية، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة الأم و/أو المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإقصاحات ذات الصلة في هذه القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإقصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع الشركة الأم و/أو المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض العام لهذه القوائم المالية وهيكلتها ومحتواها، بما في ذلك الإقصاحات، وما إذا كانت هذه القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية على نحو يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية المجمعة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال المراجعة على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظراً لمسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول المراجعة.

نتواصل مع أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت المراجعة المقرر ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نحدد أثناء مراجعتنا.

نقدم أيضاً لأعضاء مجلس الإدارة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبلغهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات أو تطبيق سبل الحماية منها، إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ أعضاء مجلس الإدارة بها، فإننا نحدد الأمور الأكثر أهمية في مراجعة هذه القوائم المالية للفترة الحالية والتي تعتبر أمور مراجعة رئيسية. ونقدم وصفاً لهذه الأمور في تقرير المراجعة الصادر عنا ما لم يحظر القانون أو الأنظمة نشر هذه الأمور للعموم أو، في بعض الظروف النادرة جداً، قررنا أن الأمر ينبغي عدم إدراجها في تقريرنا نظراً لوجود احتمالية معقولة بأن تترتب عليه أضرار جسيمة بما يتجاوز المنافع العامة لذلك الإقصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك، بموجب متطلبات الهيئة العامة لسوق المال ذات العلاقة في سلطنة عمان والأحكام المعمول بها من قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩، نفيد بأن هذه القوائم المالية قد تم إعدادها وتلزم، من كافة جوانبها الجوهرية، بهذه المتطلبات والأحكام.

PricewaterhouseCoopers



عمر الشريف
مسقط، سلطنة عمان

١١ فبراير ٢٠٢١